

د. لسلوس مبارك

جامعة البليدة

مداخلة بعنوان:

النقود الالكترونية بين الكبح والتشجيع لجريمة غسيل الاموال

ملخص :

غسيل الأموال هي طريقة لإخفاء أصل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة لإعادة استثمارها في انشطة مشروعة .انها خطوة مهمة، لأنه بدون عملية التبيض ، لن يتمكن المجرمون من استخدام هذه الإيرادات غير القانونية في انشطة اقتصادية مشروعة على نطاق واسع دون ان يتم رصدها .هذا النشاط يعتبر من الجرائم المالية ووفي كثير من الحالات يستخدم المجرمون لاتمام العمليات النقود والعمليات المصرفية الالكترونية لما تتمتع به من السرعة ، والحصول على المردودية المرتفعة ، والسرية في العملية ، وتخفيض لتكلفة تحويل الاموال ، وعليه فانه بقدر ما للنقود الالكترونية من منافع اقتصادية فهي لا تخلو من سلبيات ، والمخاطر التي تصحب عملية اللجوء اليها معتبرة ، ومن ثم ان تطور استخدام النقود الالكترونية يبرز قضايا توخي الحذر والحيطة ، والتي تفرض حسن التعامل معها لألا يختل التوازن بين الوظائف ، وتكون سببا في الاختلال في النظام المصرفي ومن ثم الاقتصادي .

<u>الكلمات الدالة</u> : غسيل الأموال ، النقود الالكترونية ، نظام الدفع ، الجرائم المالية

RESUME :

Le blanchiment d'argent est l'action de dissimuler la provenance d'argent acquis de manière illégale afin de le réinvestir dans des activités légales. C'est une étape importante, car sans le blanchiment, les criminels ne pourraient pas utiliser de façon massive ces revenus illégaux sans être repérés.cet acte de criminalité financière trouve dans La monnaie électronique un moyen de payement rapide, source majeure de gain de productivité , Confidentialité et de réduction des coûts .

La monnaie électronique est, certes, génératrice d'avantages notables. Mais les inconvénients et les risques associés à son application sont loin d'être négligeables. Par ailleurs, le développement de la monnaie électronique relève des enjeux prudentiels qu'il y a lieu de mesurer et de bien maîtriser pour éviter les problèmes de dysfonctionnement des systèmes de paiement. Il s'agit de présenter les risques qui peuvent, à terme, et en l'absence d'un contrôle approprié et d'une supervision correcte, porter à la stabilité du système bancaire et à l'économie nationale

Mots clés : blanchiment d'argent ,monnaie électronique,systèmes de paiement
criminalité financière

تتعدد الوسائل والطرق التي تستخدم في تهريب الاموال لغرض غسلها ، ويعكس نوع الوسائل المستخدمة مدى التقدم التكنولوجي في تلك الوسائل ، ومدى توافرها لدى القائمين بتلك العمليات ، تعتبر البنوك اهم تلك الوسائل ، وتتم بوضع المنظفين ودائعهم في البنوك كخطوة اولى ، في شكل فتح حسابات جارية والحصول على شيكات وتحويلات بنكية الكترونية من دون تسمية من يحول له ، ومن ثم بعدها يتم التداول السهل لتلك الشيكات والتحويلات في عمليات وهمية وتوظيفات واستثمارات داخلية او خارجية تذهب عنها الشكل الوسخ والمصدر التي اتت منه .

اولا : عمليات غسيل الأموال

يقصد بغسل الأموال، كل نشاط يقوم به الشخص مستهدفا إضفاء الصفة الشرعية على الأموال المتحصلة عليها بطريقة غير مشروعة، لتطهير تلك الأموال من دنس عدم المشروعية، وذلك من خلال إستثمارها في أغراض مشروعة. تعتبر عمليات غسيل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة، أو جريمة ترتكب ضد الموارد والنشاطات الاقتصادية والثروات التي تقع في حيازة الأفراد والجماعات والدول،هو تعبير مجازي، وليس تعبيرا قانونيا، إذ التعبير القانوني له، هو "وسائل مكافحة ومحاربة الأموال غير المشروعة." فهي سلوك معين له هدف عند المجرم الذي يرتكبه، يهدف إلى تعظيم أرباحه عن طريق ما يحصل عليه من أموال الآخرين[1] ، لذلك فهو يلجا إلى غسيل الأموال الناتجة عنها،غسيل الأموال هي محاولة من هؤلاء الأشخاص بكافة الطرق سواء كانت طرق تجاريه أم غير تجاريه لإلغاء الأصل الغير شرعي لهذه الأموال وذلك كي يعاد إلى استثمارها في أعمال اقتصادية بعيده كل البعد عن الأعمال غير الشرعية التي حصلت منها هذه الأموال.

[1] خلف بن سليمان بن صلح النمري، الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999.

- **ماهية غسيل الأموال**

ويمثل الاقتصاد الخفي مصدرا اساسيا لتلك الاموال غير المشروعة التي تغسل لاضفاء الشرعية عليها ، ويشمل الاقتصاد الخفي ، الانتاج غير المعلن الذي يتضمن العمليات المشبوهة[2] ، وأصبح غسيل الأموال من المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، ورغم ذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لغسيل الأموال بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة، وتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار مكافحة غسيل الأموال،

وقد قدمت للظاهرة عدة تعاريف لتبيان خطورتها . وهي عملية يلجا إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحققه . او تلك العمليات التي "تشمل مجموع الأنشطة التي تتم بعيداُ عن أجهزة الدولة ولا تسجل في حسابات الدخل القومي، وهذه الأنشطة تمثل مصدر للأموال القذرة التي يحاول أصحابها غسيلها في مرحلة تالية، وذلك بإجراء مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القذرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة مشروعة"[3].فعمليات غسيل الأموال تهدف إلى إخفاء منبع الموارد المالية وتغيير وجهتها إلى استثمارات قانونية.

المواراد المالية المتاتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالقبول إذا بقيت في حيازة جامعيها لأن ذلك يؤدي إلى اكتشاف مصدرها وبالتالي فان عملية غسيل الأموال يتم بها إخفاء المصدر غير القانوني لتلك الموارد.

ان اتصافها بالجريمة البيضاء جعل تخطيها للحدود امرا يسيرا، لذلك فهي "جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها احد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا مناخ الفساد الإداري وسرية حسابات البنوك بهدف تامين أمواله القذرة من الملاحقة الرقابية والأمنية[4]. .

---

[2]غسيل الأموال تعبيرا لم يكن معروفا في السابق بل هو مصطلح حديث أول من استعمله الولايات المتحدة الأمريكية نسبه إلى عمليات غسل الأموال التي كانت تقوم بها عصابات المافيا، وتوجد مسميات أخرى مشابهة مثل تبييض الأموال أو تنظيفها أو تطهيرها ، بدايات استعمال هذا الاصطلاح (غسيل الأموال) أي إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها. ثم تطور (غسيل الأموال) ليصبح مدلوله يعني استعمال وسائل مالية وحيل خادعة لإضفاء الشرعية والقانونية على هذه الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة. وهكذا أصبح (غسيل الأموال) بمعنى (تبييض الأموال) وصار الاصطلاحان بمعنى واحد.، إن كلمة غسل الأموال وكلمة تبييض الأموال يلتقيان في دلالة مفهومهما. وهذا يعني استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة، وغير قانونية، لإضفاء الشرعية والقانونية عليها.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 2003.ص5
.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر، 2001.ص 234

و تشمل عمليات الغسيل عادة الأموال أو الموارد الناتجة عن احد الأنشطة التالية[5].

- كالمتاجرة في المخدرات ، وأنشطة التجارة في البشر (الإتجار بالنساء والأطفال لغرض الدعارة او ما يسمى بالرقيق الابيض)
- الموارد المتاتية من السرقات أو الاختلاسات من المال العام في الدول .
- موارد من الرشوة والفساد الإداري واستغلال المنصب في الوظائف العامة
- الموارد الناتجة عن تزوير العملة،
- أنشطة التجارة في السلع والخدمات الممنوعة (كالسوق السوداء)
- موارد من السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل، الاتجار في العملات الأجنبية،
- الموارد المتاتية عن الجرائم النتجة عن المعاملات الالكترونية .
- الموارد المتاتية عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على التدليس في البورصات المحلية والعالمية .

وفيما يلي مصادر الموارد المالية التي تعتبر اساس نشاط عملية الغسيل مع إبراز حجمها ومدى اتساعها على النطاق الدولي .

1- تجارة المخدرات

تشكّل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية تعاني منها كلّ المجتمعات تقريبا، وهي آفة تمثل 8٪ من مجموع التجارة العالمية. ومع ذلك تبقى هذه النسبة تقديرية، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة بشأن المخدرات إلى أن الكمية المضبوطة تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بما يتم تهريبه والخطير أن تقرير الأمم المتحدة عن تنامي تجارة المخدرات في العالم كشف أيضاً عن أن قيمة التجارة الدولية في المواد المخدرة قد وصلت خلال عام 2007م إلى 322 مليار دولار أمريكي سنوياً وهو أكبر من الناتج المحلي لحوالي 90 بالمائة من بلدان العالم[6] ، وفي بعض البلدان كافغانستان زاد الانتاج فيها بنحو 50 بالمائة عن عام 2006م . في 2009 ، صرح الوزير المكسيكي للامن العمومي بان تجارة المخدرات في الولايات المتحدة الامريكية تمنحها ارباحا صافية تقدر بـ 63 مليار دولار ، والكلغ الواحد من الكوكايين يباع في الولايات المتحدة الامريكية او في اوروبا بسعر 400 97 دولارا[7] وهو ما يعادل بـ 50 مرة ضعفا عن سعره في كل من المكسيك او كولومبيا .وفي اكتوبر 2010 صرح مدير ديوان الامم المتحدة لمحاربة المخدرات والجرائم ،

---

[5] حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، 1997

[6] جزائريس **تجارة المخدرات تعادل الناتج المحلي ل 90 بالمائة من دول العالم!** http://www.djazairess.com تاريخ الاطلاع 2011/02/18

[7] *Le Figaro* , La drogue aux USA: 63 Mds de $ par an [archive] - , http://www.lefigaro.fr 27 août 2009.

ان المخدرات المتاتية من امريكا اللاتينية المتجهة الى امريكا واوروبا تقدر بـ 72 مليار دولارا سنويا اما القادمة من افغانستان فتقدر بـ 33 مليار دولارا[8] .

2- تجارة السلاح

جاء التقرير الأخير لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام - سيبري - للعام 2007، ليؤكد عدة حقائق مهمة أولها: أنه في الوقت الذي تتجه فيه التجارة العالمية نحو مزيد من العولمة،فان تجارة السلاح العالمية هي **أيضا،** تتجه نحو مزيد من العولمة.أصبحت تجارة السلاح تجارة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها نتيجة للدكتاتورية الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية، و أصبحت مافيا السلاح تجني الأرباح الطائلة من صفقات الأسلحة وبالتالي يتكون لديها أرباح ومبالغ كبيرة من المال تضطر لإخفاء مصدرها عن طريق وسائل الغسيل للأموال غير المشروعة ، ولقد رعت الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة، فضلا عن دول الاتحاد السوفيتي السابق تجارة السلاح، وذلك بالسماح وغض الطرف عن صفقات الأسلحة لغرض بيعها في مناطق التوتر في العالم بطريقة غير مشروعة، حتى تستفيد شركات السلاح لديها. وأضاف التقرير: "أن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى عارضت هذه الاقتراح منذ 2006 ومع تعد أكبر منتج ومصدر ومستورد للأسلحة الصغيرة فى العالم[9]"

حاليا، في مقر الأمم المتحدة ، تجري من حين الى اخر مداولات محتشمة تتناول صياغة معاهدة دولية تنظم تجارة الأسلحة، ويتوقع إقرارها في 2012. المعاهدة المزعومة بدات تطالب بها معظم المنظمات غير الحكومية منذ 2003،[10]، يؤمل أن تضع حداً لفضيحة لم يعد في الوسع تحملها: فتجارة السلاح العالمية تبتلع 1400 بليون دولار (1110 بليون يورو) سنوياً. ولا تخضع تلك التجارة لاي شكل من اشكال المراقبة الدولية ، وتقتصر على إجراءات وطنية وإقليمية فقط .فالحكومات الغربية تاريخها حافل بمثل هذه الجرائم ، فتجارة الاسلاحة كانت تجري مباشرة بين الحكومات والعصابات الاجرامية ، او قد يتوسط العملية مرتزقة يؤمن لهم تحويل العائدات الى البنوك الغربية ، تبعتها الدول النامية كالصين والهند والبرازيل ودول اوروبا الشرقية والتي تحاول جاهدة هي ايضا لتجد لنفسها سوقا عالمية ، فلا تتوانى اللجوء الى هذه التجارة ، في افريقيا هناك بعض القبائل والعشائر تمتلك من الاسلحة الخفيفة والثقيلة ما لا تمتلكه بعض الدول، ما يلاحظ هنا ان الفقاعات الاعلامية التي تثورها الديمقراطيات في الدول الغربية ، لم تكن في يوم ما رادعا امام لجوء هذه الدول عم طريق المرتزقة لتسهيل هذه التجارة ، وان كانت

---

[8] Conférence des Parties à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée http://www.unodc.org 2011/02/16 تاريخ الاطلاع

[9] الرؤية الاخبارية تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام يشير إلى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري العالمي رغم الأزمة المالية العالمية http://www.alroeya-news.net تاريخ الاطلاع 2011/02/20

[10] دار الحياة مراقبة تجارة السلاح الدولية http://international.daralhayat.com تاريخ الاطلاع 2011/02/18

الديموقراطيات الغربية الكبيرة التي تسن قوانين المراقبة، لم تكن هي لتلتزم بها ، فالزوابع الاعلامية والقضائية التي تثار هنا وهناك سرعان ما كانت تخمد . ولنا في تعاقب الاحداث امثلة[11] . .

سمة تجارة الأسلحة، اليوم، هي السرعة في الاداء ومحاولة التنصل من تبعات العواقب. وفي وسع سماسرة مشبوهين، المعروفون بـ" أسياد الحرب"، الحصول على الأسلحة من باسهل السبل. وعن دراسة ان السلاح الخفيف مستعمل في 46 نزاعا من بين 49 التي يشهدها العالم منذ سنة 1990، والتي تدر المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة على مروجيها أموالا طائلة، وخاصة أنها لا تخضع إلى الضرائب وإلى الرسوم الجمركية لأنها تسلك معابر غير رسمية. وقد ارتبطت المتاجرة بالسلاح غير المشروعة بنشاطات شبكات المتاجرة في المخدرات، مما يبين الهدف المشترك لكل المنظمات الإجرامية والمتمثل في إشاعة حالة الفوضى وخلق جو من ألاأمن الدائم [12].ويضيف التقرير الاممي ان فى الفترة من 2002 إلى 2006 كان 1.5 مليار طفل "حوالى ثلثى أطفال العالم" يعيشون فى 42 دولة تحت وطأة نزاعات مسلحة حادة، ويضاف إليهم ملايين الأطفال الذين يعيشون فى دول لا تعد رسميا مناطق نزاعات مسلحة، لكنها تعانى من معدلات عنف ضخمة،

وقد ظهر ما يعرف "بماس الحروب" والذي استمد مفهومه من ذلك النشاط غير الشرعي الذي تقوم بممارسته بعض المنظمات في الدول الإفريقية بحكم نوعية وكمية الإنتاج الذي تزخر به إفريقيا، وقد ظهرت أولى عمليات "ماس الحروب" في أنغولا وسيراليون حيث دأبت حركة يونيتا المعارضة في نغولا على مقايضة الماس بالعتاد الحربي أو الوقود. وفي سيراليون فالماس هو بمثابة ابسط الوسائل لتمويل الحروب الأهلية، وتحاول المجموعة الدولية، منذ عدة سنوات وضع حد لهذا الوضع القائم على استغلال الماس للحصول على السلاح، لكن ذلك تصادم مع مصالح "الشبكات العالمية" التي تتاجر في الأسلحة مع الإرهاب وتجار المخدرات الذين يعملون على منع تنفيذ القرارات المتخذة[13].

3- التهرب من دفع الضرائب

هى ظاهرة يحاول الممول بواسطتها عدم دفع كل او بعض من الضريبة التى يجب عليه دفعها مستخدما فى ذلك أنواع الغش المختلفة والمتعددة ، و يعرف التهرب من الضريبة بالغش الضريبى ، وقد يتم ذلك عند تحديد وعاء الضريبة ام اخفاء الوعاء كلية . فيفوت على الادارة المالية أخذ حق منه .يعتبر التخلص

---

[11] - قضية تحويل الاسلحة الفرنسية الى منطقة كاراتشي ، - فضيحة «انغولاغايت» حيث باعت الحكومة الفرنسية في التسعينات السلاح الى أنغولا لتحسين فرص حصول باريس على عقود نفطية. - في 2008، سيرت شحنة أسلحة من الصين الى زيمبابوي، بشكل فاضح ، تحدثت عنها الصحف العالمية ، رغم ان الاسلحة كانت مخصصة اساسا لقمع السكان في بلد لا تتوانى فيه الدكتاتورية الحاكمة استخدام كل اشكال جرائم البطش والقمع ،وبلغ الاستياء حداً أثار غضب المجتمع الدولي، وحمل أوروبا على إصدار قرار بحظر تصدير الأسلحة اليها،ونلاحظ هنا ان شحنة الاسلحة الصينية اجازتها القوانين الصينية وادانتها القوانين الأوروبية..

[12] بولعراس بوعلام ، جبايلة طارق ، الجريمة المنظمة الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، اكتوبر2002.ص 7

[13]المرجع السابق ص 8

من الضريبة غشا حينما يشمل مخالفة نص من نصوص القانون، ومن صور التهرب في الضرائب المباشرة هي :

-إخفاء مادة الوعاء الضريبي عن رقابة موظفي الإدارة أو إظهار جزء فقط من تلك المادة خلافا للحقيقة كاللجوء لبى النشاط بدون فواتير لإخفاء رقم الأعمال الحقيقي .

-إعداد سجلات وقيود مزيفة باللجوء إلى التلاعب المحاسبي في تلك السجلات والميزانيات لإخفاء المعلومات الحقيقية .

-التصريح بتكاليف مرتفعة لغرض خفض المداخيل السنوية .

- تغييب فواتير الشراء بتواطئ مع بعض الموردين.

تعتبر عملية التهرب الضريبي من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدي إلى جني الاموال الوسخة، لأنه عادة ما تكون الدخول المرتفعة أو الثروة الطائلة، جذابة للرغبة في الكسب، ومدعاة للبخل ،وباحثة بدون كلل عن النفوس المتلهفة ، لتجد لها البنوك ووسائل الدفع لاخفائها ، فحتى عالم الرياضة والفن والسينما لم يسلما من هذه الافة والامثلة كثيرة .

4- جرائم الفساد الاداري والسياسي

انه استغلال للنفوذ السياسي ،ترتبط عملية غسيل الأموال بالفساد السياسي، ، لجمع الثروات ، ثم تحويل الأموال إلى الخارج لغرض غسلها و ورجوعها ثانية في صورة قانونية. وهناك العديد من الجرائم السياسية التي ارتكبت في العالم وكانت مصدرا لغسيل الأموال، إذ يعمد السياسيون إلى استغلال مناصبهم بطريقة غير مشروعة باستعمال سلطتهم لتحقيق مناقع شخصية تحت دافع المصلحة العامة[14]. ولا توجد دولة في العالم محصنة ضد الفساد السياسي، وما حدث ابان حكم زين العابدين بن علي لتونس ، وحسني مبارك لمصر ، ومعمر القذافي لليبيا ، امثلة ليست ببعيدة ، والثورات على الرؤساء والملوك كفيلة باظهار المستور .

5- جرائم الكمبيوتر والانترنت

لقد حررت تقنيات الانترنت مستخدميها من قيود المكان والزمان وأصبحت تتيح لهم الوصول إلى أي معلومة من كل أنحاء العالم في أي لحظة، كما تمكن الراغبين من دخول بنوك المعلومات للحصول على أي جديد علمي أو ثقافي أو اقتصادي، الأسرار التي لم تعد بعد الانترنت أسرار يصعب الوصول إليها ، إن شبكة الإنترنت كشبكة معلوماتية ينطبق عليها النموذج المعروف لأمن المعلومات ذو الأبعاد الثلاثة وهي:

1. سرية المعلومات: وذلك يعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسبات أو المنقولة عبر الشبكة وعدم الإطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

2. سلامة المعلومات: يتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب أو المنقولة عبر الشبكة إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

---

[14] نادر شافي عبد العزيز، تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001. ص144

3. وجود المعلومات: وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.

تمكن مصرف الاتحاد الأوروبي خلال شهر أوت 1997 من جمع نحو عشرة ملايين دولار أودعها المستثمرون من جميع أنحاء العالم عبر شبكة الانترنت بعد فرو بها[15]. وكمثال اخر ، بلغت قيمة عمليات السرقة عبر الانترنت التي تم الأبلاغ عنها عام 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية 240 مليون دولار كما بلغ عدد الشكاوى عن عمليات الاحتيال نحو 220 ألف شكوى .والجدير بالذكر أن هذة الأرقام لا تمثل الأجمالى فأنه هناك العديد من جرائم لم تتم تغطيتها أو الإبلاغ عنها[16]. كما ان هذة التقديرات تحسب فقط التكاليف الاقتصادية التي تتكبدها شركة ما بسبب نوع معين من الإساءات كالأختراقات مثلاً .إن جرائم الإنترنت ليست محصورة في هذا النموذج ، بل ظهرت جرائم لها صور أخرى متعددة تختلف باختلاف الهدف المباشر في الجريمة. أتاحت الحرية الالكترونية عبر هذه الشبكة ليس الوصول إلى السلع والمنتجات فحسب، بل والقيام بسرقاتها بطرق تقنية ومتطورة.

ثانيا : العمليات المصرفية الالكترونية لغسيل الاموال

استفادة عملية غسيل الاموال من تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية حديثة ، فلقد تطور مفهوم النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة، اصبحت هذه العمليات غير المشروعة تتفنن في الاستفادة من اخر المبتكرات التكنولوجية للتسويات المالية ، لتستفيد بالحد الاقصى من منافعها وتتفادى سلبياتها ، من وسائل الدفع التي لازالت تلجا اليها عمليات الغسيل للاموال نذكر ما يلي :

1- وسائل الدفع الالكترونية

أ- التحويل الالكتروني :

وهي ان يلجا العميل مباشرة الى البنك على ان يتولى البنك عمليات التسوية بناء على رغبة العميل ، تتمثل هذه الطريقة في القيام بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن Télévirement، ويتولى ذلك الجهة التي تقوم على إدارة الدفع الالكتروني وهي غالبا البنك.

ب- الهاتف المصرفي:

هي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار الأربع و عشرون ساعة طوال اليوم، و يستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الانترنت إلى البائع، و يتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل و المعطى له من قبل البنك[17]. وهو مركز خدمة مصرفية هاتفية خاصة لتقديم خدمات التجزئة، وهي جزء من الأعمال المصرفية عن بعد، ويحصل العميل على خدمة معرفة الرصيد وأخر حركات على

---

[15] سمير صارم، التجسس الاقتصادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1999.ص107

[16] جرائم السرقة عبر الانترنت تاريخ الاطلاع 2011/11/20 http://daralebdaa.org/vb/showthread.php?t=2783

[17] : الرومي محمد أمين، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 142.

الحساب بالإضافة إلى إجراء تحويل من حساب إلى آخر ويمكن فتح حساب جديد وتلقى طلبات اقتراض وتسديد الفواتير.[18] كما يوفر هذا النظام البنكي مزيدا من الراحة للعملاء حيث يوفر عليهم متاعب التنقل الى مقر البنك والانتظار في طابور لتسوية العمليات او حتى يحصل على الخدمة ، خاصة اذا كان يرغب في ان تكون العملية سرية ، كما له الوقت ويتيح له خدمات جيدة كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها من دون تعب،

ج- الانترنت المصرفي:

نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء ، أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث يتم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر الخاص بالبنك ، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وفي منزله، ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر، ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية كما تتعدد أشكاله فيما يمكن من إمداد المودعين بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم،و تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا ، يقدم النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية[19] ، وكيفية إدارة المحافظ المالية.

د- البطاقات البنكية

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية ، تحمل اسم الشخص او المؤسسة المصدرة لها، و شعارها و توقيع حاملها، و بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، و اسم حاملها و رقم حسابه و تاريخ انتهاء صلاحيتها[20]. كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من اجهزة الصراف الآلي ، عند اقتناء سلع و خدمات، تمكن صاحبها من المرونة في التسديد واكثر امان في اتمام العمليات ، و بسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية [21]. و تسمى البطاقة البطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية لكونها تصنع من مادة البلاستيك، و تحل محل النقود في في الوفاء بالالتزامات، وتعرف ايضا ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الالكترونية في تسوية المعاملات المالية ، ويطلق عليه ايضا بطاقة المعاملات المالية التي تمكن حاملها من الحصول على النقدية، السلع، و الخدمات أو أي شيء له قيمة مالية[22]. وهناك عدة أنواع من البطاقات الكترونية التي تبين استخدامها في غسيل الاموال نذكر منها :

---

[19] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997.، ص[308- 309].

[20] الرومي محمد أمين، مرجع سابق، ص 130.

[21] زيدان محمد ، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 71.

[22] نواف عبد الله احمد باتورة، "أنواع بطاقات الائتمان و اشهر مصدريها"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1998، ص 46.

د- 1 - بطاقات الشيكات cartes de garantie des cheques:

يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة، و تحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل و توقيعه و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، وإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه [23]، وظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في اشخاص يتعامل معهم البنك دون ان يعرفهم .

د- 2- بطاقات الدفع **cartes de débit**:

هي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب البائع. سواء بطريقة مباشرة تتم بقيام المشتري بتسليم بطاقته إلى التاجر و الذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد لهذا العميل في البنك الخاص به لتسديد قيمة المشتريات ومن ثم يقوم بتدوين البيانات الموجودة على البطاقة ، او ان يتولى العميل المهمة بنفسه بإدخال الرقم السري في الجهاز، هذه العملية تسمى "تفويض البنك في تحويل" المبلغ من حسابه إلى حساب التاجر، لذلك فعملية التحويل من الممكن تتم مباشرة من حساب العميل إلى حساب التاجر، او قد تتم بطريقة غير مباشرة حيث التحويل بناء [(2)] على فاتورة يوقع عليها.

د- 3- بطاقات الصرف البنكي **cartes de paiement**:

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة ويطلق عليها بطاقات الصراف الآلي ، فهي لا تتضمن أي معني للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له و لا يتحمل جراء ذلك أي فوائد[24] في الفترة ما بين الشراء و السداد، ولا تتجاوز فترة الائتمان في تلك البطاقة مدة معينة (عادة قصيرة)، حيث يتعين على العميل السداد أولا بأول خلال الفترة الممنوحة التي يتم فيه السحب[25]. و في حال تأخر العميل عن السداد خلال الفترة المحددة فان البنك يحمله نسبة من الفوائد .

د- 4- بطاقات الائتمان **carte de crédit**:

ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات ائتمانية باستخدام هذه البطاقة يستطيع العميل اقتناء السلع و الخدمات من الاسواق و أماكن معينةاخرى ، ويتولى البنك السداد، ثم يقوم الحامل بسداد دفعة البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه، ولا تمنح البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملاءة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية كافية.لذلك عند اظهاره لهذه البطاقة ، يقوم البائع بتقديم الفاتورة

---

[23] القضاة فياض، "الالتزامات الناتجة عن استعمال بطاقات الائتمان"، مجلة الدراسات، المجلد 26، العدد 02، الأردن، 1999ن ص 400.

[24] فداء يحي أحمد الحمود، "النظام القانوني لبطاقات الائتمان"، دار الثقافة للنشر، عمان، 1999، ص 17.

[25] سعودي محمد توفيق، "بطاقات الائتمان"، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001، ص 15.

الموقعة من العميل إلى البنك مصدر الائتمان فيدفع قيمتها له، ومن ثم يقدم البنك للعميل كشفا لفترة معينة بإجمالي القيمة لدفعها أو لخصمها من حسابه الجاري للعميل [26]، و لا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان في حال السدد خلال الأجل المحدد[27] .

د- 5- البطاقات الذكية.

من أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، تستخدم في غسيل الاموال على نطاق واسع خاصة في المرحلة الاخيرة من الغسيل . هي بطاقات تحتوي على رقائق حاسوب ومزود بمعالج ، و لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، هي بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكومبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة و لكنها أعلى منها تكلفة، .[28] تمثل حماية كبيرة ضد التزوير و سوء الاستخدام، تقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطبي للشخص و معلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، و باستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي، يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، و تخزن عليها كافة البيانات و عليه فهي لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل، و يمكن شحن هذا النوع من البطاقات عن طريق الصراف الآلي و كذلك الحاسب الشخصي [29]. وتتسم بقدرتها على تخزين المدخل البيولوجي ، والتي يمكن معرفة الشخص من خصائصه البيولوجية كشكل البصمات ، شبكية العين بصمة الصوت ، وتعتبر البطاقة الذكية بديلا لعدة وثائق في ان واحد . ولذلك تعتبر اهم بطاقة تتعامل بها البنوك الالكترونية ، وهذه ايضا بقدر ماهي وسيلة للتاكد من سلامة العمليات المصرفية[30] ومدعاة للثقة .

2- مزايا النقود الالكترونية في غسيل الاموال

يمكن ان نلخص أهم المزايا التي تتصف بها وسائل الدفع الكترونية والتي تخدم الوضعيات الخاصة التي تحيط بعملية الغسيل للاموال فيما يلي :

- **السرية والكتمان :** حيث يمكن للمشتري أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات، وهو العامل الاساسي في غسيل الاموال .

- **الدرجة العالية من الامان :** يتيح نظام النقود الرقمية أعلى درجات الأمان الممكنة و ذلك لاعتماده على وسائل الأمان المبتكرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت، فالبنوك التي التي تتعامل بالنقود الالكترونية تستخدم أجهزة مساعدة (خادمة) تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة كما تستخدم مستعرضات لشبكة الوب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية ، مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية توفر درجة أمان أكبر.

---

[26] أبو سليمان إبراهيم عبد الوهاب، "البطاقات البنكية –الإقراضية و السحب المباشر من الرصيد– "، دار القلم، دمشق، 1998، ص 27.

[27] فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 40.

[28] حازم نعيم الصمادي، المسؤولية المصرفية الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص30.

[29] غالب عوض و بلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص [75- 76].

[30] محمد حسين منصور، ، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 126.

- **انخفاض التكلفة:** ،تكلفة تداولها زهيدة ، فتحويل النقود الالكترونية (أي الرقمية) عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية[31]. حيث تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية، لأن العملية تتم أتوماتيكياً .

- **التخطي للحدود:** ان اعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تعترف بالحدود السياسية ، يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان، و في أي وقت، ، وذلك دون أن تؤثر في التكلفة[(1)].

- **السهولة والبساطة في الاستخدام:** تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغني عن ملئ الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف، حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حاسبه الآلي، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية و بأي قيمة.

- **السرعة في عمليات الدفع** : في غسيل الاموال تفرض بعض الوضعيات السرعة في اخفاء الاثر للمعاملات المالية ، فالعمليات الالكترونية تتوافق مع هذا الغرض ، فتجرى حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا ، في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة.

ثالثا :امثلة لبنوك وسخة

في الوقت التي تطورت فيه وسائل الدفع في التجارة الالكترونية لم تتوانى بعض البنوك في استغلال هذه التكنولوجيا لتلجا في عمليات التحويل للاموال المشبوهة الى وسائل الدفع الإلكتروني ، مستخدمة في ذلك منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي يصعب فك طلاسيمها ، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني لتؤمن لاصحاب الاموال الحركة الامنة لاموالهم ، وهنا نذكر امثلة عن تلك البنوك :

1- . بنك الاعتماد والتجارة الدولي

أنشئ بنك الاعتماد والتجارة الدولي في بداية السبعينات عام1972 مقره لندن وعند توقفه عن النشاط كان البنك يدير 146 فرع في 32 دولة ، كان يسود غموض كبير حول طبيعة نشاطه ، ينظر اليه على انه محل لممارسة نشاط غسيل الأموال فكان من أهم القضايا التي شغلت العالم في العديد من الدول ، وقد اعتبر هذا البنك أنه يمثل إمبراطورية مالية ضخمة تعتبر أكثر الإمبراطوريات المالية فسادا، وأهم مبادئه السرية والثقة[32]، وقد أنشئ البنك حين بدأت لندن في جذب رؤوس الأموال العربية من الخليج العربي خاصة الإمارات والسعودية، فكان لهذا البنك فروعا في هذه الدول ولم يكن أي دور رقابي للبنك المركزي الاماراتي على هذا البنك ، فالبنك كان مؤسسة دولية متفرعة ، وهناك فرع يتبع امارة أبو ظبي، لم تكن هناك مرجعية لإدارة البنك لتكون بمثابة الملجأ الأخير ماليا وسياسيا. وعمل بنك الاعتماد

.

[32] هدى حامد قشقوش، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.مرجع سابق. ص 132

في كافة الأنشطة المالية، بما في ذلك بعض العمليات في المستقبليات والتي تتماشى مع النظام الإسلامي غير الربوي والتي مكنته من تجميع أكثر من مليار دولار مودعات من المملكة العربية السعودية وحدها.ساهم في تاسيسه امبراطوريات مالية منها بنك امريكي بنسبة الربع وشركة للاستثمار والاعتماد من جزر الكايمان مع مجموعة من المساهمين ، والسعودية بـ 10 % ودولة الامارات بـ 6 % ، كان يخفي معلماته عن الجهات الرسمية ، يمتلك البنك مؤسستان ماليتان ، واحدة في جزر الكايمان والثانية في لوكسمبورغ ، لم تطرح أسهم البنك للاكتتاب العام ، وكان يتهرب من تقديم معلومات أو بيانات عن نشاطه إلى أية جهة رسمية،

كان يقوم بعمليات التهريب عبر الشرق الأوسط ودول العالم الثالث ، ومن اجل اخفاء العمليات غير المشروعة انشا قسما للخدمات لتسهيل تزوير الفواتير وتوفير الأموال المخصصة كرشاوى للموظفين الرسميين ، انشا بنكا في جزر الكايمان لتسهيل عمليات نقل الأموال بين الدول وهي الطريقة المعروفة لتمرير الاموال غير المشروعة بسهولة عبر دول العالم. وقبل ان ينهار ولتقوية مركزه لجا الى اسلوب الجاسوسية الاقتصادية وشراء الذمم بتوطيد علاقات ملتوية مع كل من وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات الباكستانية اللتان كانتا وقتها تتعاونان وتتبادلان الاستخبارات لمحاصرة مصادر تمويل الارهاب وكانت قبلها تقوم بتسليح وتمويل حركة المجاهدين الافغان ضد الاتحاد السوفياتي قبل ان ينحل .اقام هذا البنك سلسلة من العلاقات مع كبار رجال الاعمال في الكثير من دول العالم الثالث ، في الحرب الامريكية على العراق كان يتوسط عملية تمويل المشاريع في العراق . ومن الفضائح المالية الاخرى التي قام بها :

- التوسط بشكل اساسي في تبيض اموال المخدرات التي كانت تنقلها عصابات المخدرات من امريكا اللاتينية (كولومبيا) الى امريكا الشمالية مستخدما في ذلك احدث تكنولوجيات التحويل الالكتروني .
- لعب دورا اساسيا في تحويل ودائع الرئيس السابق لـ"بنما" "مانويل نورييقا" التي كانت مودعة لديه الى بنوك اكثر امنا واقل شبهة تقع في سويسرا والمانيا وفرنسا باسماء ووكالات ومؤسسات وافراد مقربين من الرئيس "نورييقا " مما دفع بحكومة بنما الاحتجاج لدى البنك على التلاعب وخيانة الامانة .

2- بنك " سيتي بنك الخاص"

مقره الرئيسي الولايات المتحدة الامريكية ، بنك يعرف عنه استخدام اوج التكنولوجيات في التحويل والايداع الالكتروني ، كان هو ايضا محل شك لما كان يفرضه من سرية على معاملاته ، وفي احدى جلساتها انتقدت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي سيتي بنك لغسيله الأموال في الجهاز المصرفي الأمريكي. وقد عرف عن مصرف سيتي بنك الخاص من الداخل ما يلي.

ـ هناك350 ألف مسئول حكومي، من مختلف أنحاء العالم، لديهم مع أقاربهم حسابات مصرفية خاصة في البنك؛

- يذهب المعنيون بالعمل المصرفي في البنك إلى أقصى الحدود لإرضاء رغبة زبائنهم بالسرية، فيؤسسون شركات مقوقعة وتروستات لإخفاء هوياتهم وغالبا ما يشيرون إليهم بأسماء مرمزة؛

- يتسم عمله بالمردودية العالية (تزيد عن 20%) يعتبر العمل المصرفي الخاص "البقرة الحلوب" في الصناعة المصرفية .

رابعا : سبل الحد من غسيل البنوك للاموال الوسخة

المؤسسات المالية ملزمة وفقا للقانون أن تقوم بعملية الإبلاغ إلى وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي عن أي عمليات غسيل أموال, وملزمة ايضا ان يكون لها وحدات مصغرة للتحريات المالية ، لتأكد والتوثيق بجمع المعلومات عن غاسلي الأموال في هذه البنوك إلى جانب وحدات التدقيق الداخلي التي ينبغي ان تكون في البنوك , بهدف التأكد من عدم وجود عملية غسيل اموال.

1- تحصين الجهاز المصرفي

من أهم الاساسيات في عملية مكافحة تبييض الاموال وخاصة عن طريق المصارف او المؤسسات المالية هي معرفة العميل والتحقق مما اذا كانت الاموال تتناسب مع الوظيفة أم لا ، وتتم هذه الطريقة عبر اجراءات تنفيذية تنظمها المصارف والمؤسسات المالية ومن ضمن الاجراءات المتبعة في مكافحة تبييض الاموال هي ابلاغ السلطات المختصة عن العمليات المشتبه انها تخفي تبييض اموال، بالاضافة الى مبدأ التعاون الدولي كون هذه الجريمة غير محصورة داخل البلد الواحد بل تتعدى لتنتقل الى البلاد الاخرى، كما تعتبر التوعية من الوسائل الاساسية والفاعلة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال وسائل الاعلام واللقاءات والمحاضرات، وعلى السلطات في اطار الدولة ان تقوم بدراسة داخلية لاوضاع الاشخاص الذين يمتلكون ثروات هائلة وغير مبررة ومعرفة تحركات الاموال بالنسبة لهؤلاء الاشخاص سواء التحركات الداخلية او الخارجية. والمصارف بالطبع ليست وحدها التي يجب ان تتحمل هذه المسؤولية فالمسؤولية جماعية ويشترك فيها العديد من الجهات سواء على الصعيد الداخلي او الصعيد الاقليمي او الدولي . وبغرض مساعدة البنوك في مكافحة غسيل الأموال ، فقد الزم القانون وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي , أن يساعدها في إيجاد الآليات والنظم التي تكافح غسيل الأموال ، كما ان لجنة غسيل الأموال قامت بتزويد المؤسسات المالية بإجراءات وأنظمة المكافحة ،إلى جانب اللائحة التنفيذية للقانون والتعاميم الصادرة عن مجموعة العمل الدولية لمكافحة غسيل الأموال.

فالجزائر تؤكد كل مرة على إنشاء وزارة المالية لخلية لمتابعة مشكلة تبييض الأموال، وقد صادقت فيما مضى على ثلاث اتفاقيات وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة بالمؤثرات العقلية والمخدرات في فيينا بتاريخ 20/ 12/ 1988 وقد تبلورت هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95/41 المؤرخ في 1995/01/28، وكذلك الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة بتاريخ 2000/11/15 وكذلك المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية[33]، وقد تبلورت في المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2002/02/5، هناك نصوص قانونية تتعلق بنفس الموضوع مثل الأمر الرئاسي رقم 22/96 المؤرخ في 1996/07/09 والخاص بقمع مخالفة

---

[33] الأخضر عزي دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك(تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) جامعة محمد بوضياف – المسيلة http://hakkou.jeeran.com تاريخ الاطلاع 2011/01/24

التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج علما أن دراسته بينت أنه لا يستوعب نشاط تبييض الأموال بالقدر الكافي الأمر الذي حال دون إتمامه وتعديله، وهناك خلية لمعالجة المعلومات. وتحاول الجزائركل مرة اتخاذ خطوات للحد من هذه الظاهرة ففي عام 2002 أقامت قسما خاصا بالاستعلام حول المصادر المالية في البلد وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ في اعتماد تشريعات مناهضة لغسل الأموال و"محاربة التهريب" و"منع ومكافحة غسل الأموال" في عام 2005.

ومازال يسجل عدم الاحساس بخطورة الظاهرة ، كشف تقرير بنك الجزائر المالي لسنة 2009 أن أربعة مصارف ومؤسسة مالية [34]واحدة تضمنتها الرقابة الشاملة إثر حالة من التعثر على مستوى الهيئات الاجتماعية وعدم استقرار هيئات المداولة والتنفيذ، شكلت موضوع تقييم جهازها لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب. وذكر التقرير التقييم المنجز خص دراسة تطبيق مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تفرض على المؤسسات المصرفية إعادة برنامج مكتوب للوقاية من جريمة غسيل الاموال.

2- وضع ضوابط وقوانين داخل البنك لمكافحة غسيل الأموال

يجب على البنك اعتماد السياسات والضوابط الداخلية التي تمنع استغلال البنك لأغراض غير مشروعة من قبل أية اطراف تريد غسيل الاموال . وتتضمن السياسة والضوابط الداخلية اهم جانب وهو التاكد و التحقق من هوية العميل أي "اعرف من هو عميلك".وتهدف السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال إلى مساعدة البنك على الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال.

أ- بالنسبة لوسائل معرفة العميل :

- تحديد الهوية الحقيقية للعملاء .

الحصول على كل المعلومات والمستندات المتعلقة عن العملاء والاحتفاظ بها .

استخدام الوسائل الالية لتحديد العمليات المشبوهة .

مراقبة ومتابعة حركة الاموال للعملاء والبحث عن اسباب التغيرات الهامة في قيم المعاملات .

التاكد من التزام العميل بالنشاط الرسمي وبالعمليات الطبيعية التي قامت على اساسه العلاقة بينه وبين البنك .

ب- وان المراقبة يجب ان تخص الجوانب التالية :

- حالات لجوء العملاء الى الانشطة عالية المخاطر
- مصادر أموال العملاء .
- عدم توافق العمليات مع التطور التاريخي لحساب العميل .
- طريقة وصول الأموال وباي شكل وصلت (بطاقة – تحويل مباشر - .... الخ)

---

[34]تقرير بنك الجزائر البنوك لا تطبق فعليا إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
http://www.djazairess.com/elbilad/23920
تاريخ الاطلاع 2011/01/25

- اسم م المؤسسة المالية المراسلة .
- النشاط مصدر المال (شراء أو بيع عقار... الخ)
- التوقعات المستقبلية لنشاط العميل .
- صافي الثروة وصافي الدخل .

ب- هناك عدة مؤشرات وعلامات تدل على ان العميل يقوم بعملية غسيل للأموال، وتعطي للبنك فكرة عن عميله من العمليات المشبوهة اذا لاحظ ما يلي :

- تغيرات كيبير على الحساب لا تتوافق مع التسلسل التاريخي للنشاط .
- نشاط مكثف على الحساب رغم انخفاض الرصيد .
- تحويلات متعددة من وإلى الحساب نفسه .
- تهرب العميل من ابراز ما يدل على هويته.الحقيقية
- عدم حساسية حساب العميل لتكاليف العمليات .
- ايداعات من أشخاص متعددين بنفس الحساب .

3- العلاقة السرية بين العمليات البنكية وعملية غسيل الاموال

تحاول البنوك في الوقت الحاضر على تحقيق اكبر سرية على العمل المصرفي وعدم تقديم المعلومات على العملاء الا ما تنص عليه القوانين والتشريعات ، فسرية الحسابات تعد من أهم سمات أعمال البنوك ، وقد جرى العرف البنكي على ذلك وأصبحت بمثابة التزامات لجميع المتعاملين والبنوك مثلما استقر عليها العرف أو ما نصت عليه القوانين.وتستند الاراء المؤيدة للسرية المصرفية الى مبدا هام واساسي وهي حماية الحق في الخصوصية للعميل ، ويحق لكل شخص حماية حرمته حياته الخاصة بما في ذلك المعاملات المالية مع البنوك ، وهناك من يؤيد ان سرية المعاملات المصرفية تجر نفعا حتى على الاقتصاد الوطني ككل [35] لما ينجر عن ذلك من جذب لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية وتدعيم للثقة في الاقتصاد وفي الجهاز المصرفي ،إن المبدأ في قبول الودائع هو تشجيع المودع على الإيداع لأنه الممول الفعال للبنك ولهذا كانت سرية الحسابات البنكية، حتى وإن كان الأمر قد ينتهي إلى تحميل المسؤولية للبنوك بخصوص قبول ودائع مشبوهة رغم أن ذلك قد يحدث عن حسن نية.. وهنا تم الركيز على فكرة السرية المصرفية وليس تبييض الأموال، فالسرية المصرفية يجب أن تبقى وأن تثمن، حتى وان كان تبييض الأموال جريمة بيضاء .

وهناك الكثير من الاراء ما يعارض نظام سرية المعاملات المصرفية ، لان االسرية المطلقة تؤدي الى صعوبة كشف الحسابات الا باتباع اجراءات وطرق معقدة ومتعبة ، وذلك مما يصعب من مهمة البنك على تقفي اثار حركة دخول وخروج الاموال غير المشروعة ، وذلك يشجع انتشار ظاهرة غسيل الاموال . وهنا يجب ان نؤكد على ان سرية العمليات المالية الخاصة للعميل ، والتزام البنك بعدم افشاء اسرار العملاء ، لايرفع المسؤولية عن البنك في الابلاغ عن الحالات المشبوهة للسلطات المخولة قانونا ، ولا يعفيه من المراقبة

[35] ماجد عمار. السرية المصرفية ومشكلة غسيل الاموال دار النهضة العربية 1995 ص 83

والمتابعة الروتينية لحركة الاموال المشبوهة شرط ان لا يشكل ذلك حرجا او معرقلا لنشاط العملاء النزهاء . وهنا يظهر شرط اخر يتمثل في إلتزام كافة البنوك بتطبيق نفس المعايير لأجل مصلحة البنوك وفي مستوى واحد دون الإخلال بتنافسية البنوك، ويتم ذلك عبر تشريعات نابعة من روح مشاركة البنوك عبر إلتزامها بالواجبات المختلفة لأن إصدار التشريعات لا يعني بالمساس بالحرية الإقتصادية أو التأثير على الأعمال المشروعة، لأنه وعلى الرغم من أن السرية المصرفية لا يجب التمسك بها دائما من حيث أن إجراءات المحاربة لا تقتضي الإلغاء التام لمبدأ المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء، فقانون السرية البنكبة قد صمم أصلا لحماية الودائع ذات المصادر المشروعة.